الأمم المتحدة

A/ES-10/566–S/2012/829

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
13 November 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة السابعة والستون

رسائل متطابقة مؤرخة ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة

إن التوترات تزداد حدة والوضع الميداني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، يشهد محاولات زعزعة استقرار ملحوظة بسبب أعمال العدوان الإسرائيلية التي تستهدف السكان المدنيين الفلسطينيين. وفي انتهاك خطير للقانون الإنساني الدولي، تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، شن هجمات عسكرية متعمّدة على المناطق المأهولة بالمدنيين تسببت في خسائر في الأرواح وإصابات في صفوف المدنيين وفي تدمير منازلهم وممتلكاتهم. ولا يمكن أن يظل المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، صامتا أو مكتوف الأيدي بينما تستمر إسرائيل في إشاعة الموت والدمار والرعب في صفوف الشعب الفلسطيني الذي يرزح تحت احتلالها العسكري.

وقد استمرت في الفترة الأخيرة الغارات الجوية وعمليات القصف الإسرائيلية حيث عمدت قوات الاحتلال إلى إطلاق صواريخ وقذائف مدفعية وإطلاق النيران على المناطق المأهولة بالمدنيين في الأجزاء الشمالية والوسطى والجنوبية من قطاع غزة المحاصر. وقد بدأ التصعيد الأخير يوم الخميس ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، عندما استهدفت نيران قوات

الرجاء إعادة استعمال الورق

الاحتلال الإسرائيلية منطقة مدنية في بلدة عبسان، التي تقع شرق خان يونس في جنوب قطاع غزة، وأصابت طفلا فلسطينيا كان يلعب كرة القدم مع أصدقائه أمام منزل عائلته. وأصيب هذا الفتى، المدعو أحمد يونس خضر أبو دقة والبالغ من العمر ١٣ عاماً، بعيار ناري اخترق بطنه، وتوفي بعد دقائق من ذلك.

وتواصلت الهجمات العسكرية الإسرائيلية إلى غاية يوم السبت ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ويوم الأحد ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، وأسفرت عن مقتل ستة فلسطينيين آخرين وإصابة أكثر من ٤٠ مدنيا آخرين من بينهم نساء وأطفال. واستهدف القصف المدفعي الإسرائيلي يوم السبت ملعبا لكرة القدم في جبل المنطار في حي الشجاعية، شرق مدينة غزة، وتسبب في مقتل طفلين، هما محمد أسامة حسن حرارة البالغ من العمر ١٦ عاماً، وأحمد مصطفى خالد حرارة البالغ من العمر ١٧ عاماً، كما أسفر هذا القصف عن مقتل أحمد كامل الدردساوي، البالغ من العمر ١٨ عاماً، ومطر عماد عبد الرحمن أبو العطا، البالغ من العمر ١٩ عاماً. ويوم الأحد، شنت الطائرات الحربية الإسرائيلية هجمات على منطقة جباليا شمال قطاع غزة أسفرت عن مقتل محمد فؤاد عبيد، البالغ من العمر ٢٠ عاما، ومحمد سعيد شكوكاني، البالغ من العمر ٢٨ عاماً. وتسببت أيضا هذه الهجمات الإسرائيلية المميتة في تدمير ممتلكات المدنيين الفلسطينيين، من بينها مزرعة دواجن، ومصنع آجر، ومصنع للمواد البلاستيكية، وورشة حدادة، مما أدى إلى إلحاق المزيد من الأضرار بالصناعات وموارد الرزق في قطاع غزة المحاصر.

وشمل تصعيد العدوان الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني أيضا تكثيف الحملة الاستيطانية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة. ففي الأسبوع الماضي، عرضت الحكومة الإسرائيلية مناقصات لبناء ١ ٢٨٥ وحدة استيطانية جديدة، ويتركز الجزء الأكبر من هذا النشاط غير القانوني في القدس الشرقية المحتلة، حيث التدابير الإسرائيلية الهادفة إلى تغيير التكوين السكاني للمدينة وطابعها وهويتها الفلسطينية العربية والإسلامية والمسيحية الأشد ضراوة. وتتضمن الخطط الإسرائيلية في هذا الصدد بناء ٦٠٧ وحدات إضافية في مستوطنة ''بسغات زئيف'' غير القانونية و ٦٠٦ وحدات في مستوطنة ''راموت'' في القدس الشرقية المحتلة، إلى جانب ٧٢ وحدة في مستوطنة ''أرييل'' غير القانونية، وهي رابع أكبر مستوطنة إسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، تم إنشاؤها في عمق الضفة الغربية قرب نابلس على مسافة ١٧ كلم شرق حدود عام ١٩٦٧. وهذه الخطط ليست إلا دليلا إضافيا على رفض إسرائيل حل الدولتين وعلى جهودها الحثيثة لجعل هذا الحل مُفرغا من أي معنى وغير قابل للتطبيق على أرض الواقع.

وفضلا عن ذلك، أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي اليوم عن ''الترخيص'' ببناء ٥٣٨ وحدة استيطانية إضافية في مستوطنة ''إيتامار'' غير القانونية. وما هذه إلا آخر حلقة في سلسلة الإعلانات الرعناء والاستفزازية المتصلة بالأنشطة الاستيطانية غير القانونية التي تصدر، بصورة روتينية، عن المسؤولين الإسرائيليين، من رئيس الوزراء إلى المسؤولين الأقل درجة منه. وفي الواقع، واليوم بالذات، نُشرت تقارير تتضمن أقوالا صادرة عن وزير المالية الإسرائيلي أكد فيها أنه: ''خلال الولاية الحالية للحكومة، قد ضاعفنا الميزانيات [المخصَّصة] ليهودا والسامرة. وقد تكنّمنا على ذلك بالاتفاق مع رؤساء البلديات''. ومن الواضح أن إسرائيل لن تُحجم عن تكرار جرائم الحرب المنهجية التي ترتكبها (انظر نظام روما الأساسي، المادة (٨) ٢- (ب) '٨') في حق الشعب الفلسطيني، ولن تتخلى، بشكل خاص، عن هوسها ببناء المستوطنات غير القانونية.

ومن الواضح أيضا أن الحكومة الإسرائيلية لا تزال تترك العنان لمئات الآلاف من المستوطنين الذين نقلتهم بشكل غير مشروع إلى الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، في انتهاك خطير لاتفاقية جنيف الرابعة، لإحداث الفوضى، وواضح أنها تشجع سوء سلوكهم ذاك من خلال تعنتها الصريح وإفلاتها من العقاب. وفي الأيام الأخيرة، واصل المستوطنون الإسرائيليون بث الرعب في قلوب الفلسطينيين، حيث تسببوا في تدمير الممتلكات الفلسطينية وفي ترويع الأسر الفلسطينية. وقد شملت هذه الأعمال اقتلاع ١٠٠ شجرة زيتون أخرى في قرية الساوية جنوب مدينة نابلس وكتابة عبارات عنصرية، مثل ''الموت للعرب'' و''دفع الثمن''، على جدران المنازل في المنطقة. وشملت هذه الأعمال أيضا محاولة قام بها المستوطنون الإسرائيليون لإحراق منزل عائلة فلسطينية في بيت لحم، حيث عمدت عصابة من المستوطنين الإرهابيين، في عتمة الليل، في الساعة ٢/٣٠، إلى تلطيخ جدران المنزل بكتابات على الجدران وسكب البنزين عليه. ولولا تدخل الفلسطينيين المقيمين في الحي، الذين منعوهم بالقوة من إضرام النار في هذا البيت، لارتكبوا هذه الجريمة.

وجميع هذه الانتهاكات الإسرائيلية المتعمّدة للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، هي دليل على المسار الذي اختارت أن تسلكه، وهو مسار العدوان والاستعمار والتدمير، بدلا من مسار السلام والاستقرار والتعايش. وهذا الوضع واضح، وهو وضع يستدعي من المجتمع الدولي اتخاذ موقف حازم دفاعًا عن السلام والقانون الدولي، ولحماية السكان المدنيين الفلسطينيين الذين يعانون معاناة شديدة بسبب الاحتلال العسكري الإسرائيلي الذي استمر أكثر من ٤٥ عاما، والدفاع عن حقوقهم. ولا يمكن أن يستمر المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، في عدم محاسبة إسرائيل على انتهاكاتها الصارخة للقانون. فالاستمرار على هذا الدرب لن يؤدي إلا إلى تشجيع السلطة

القائمة بالاحتلال، وتعزيز شعورها بالإفلات من العقاب، وتعجيلها بالقضاء على حل الدولتين كوسيلة لإحلال السلام.

وتأتي هذه الرسالة إلحاقا برسائلنا السابقة التي بلغ عددها ٤٣٧ رسالة بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وتشكل هذه الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ (A/ES-10/565-S/2012/798)، سجلا أساسيا للجرائم التي ما فتئت ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بحق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب محاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على كل ما ترتكبه في حق الشعب الفلسطيني من جرائم الحرب والأعمال الإرهابية الصادرة عن الدول والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان، ويجب تقديم مرتكبي هذه الأفعال إلى العدالة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
السفير،
المراقب الدائم لفلسطين
لدى الأمم المتحدة